

من المساوي له والاخص مطلقا منه الا ان يقال لم يقبل كذا لشمول الخلفاء غير ما  
يستلزم التقييد كما لم يابن والاعتراف من هذا حيث قصد التقييد بغيره الا بوضوح ولذا  
او رد لكل منهما مثلا لان كان ادعى المعلل لا انما يتلوه بعض عقلا ان ادعى  
المعلل بان قال هذا الشيء ليس بانثا واستدل عليها اي واستدل المعلل على نكاح الدعي مثلا  
بان قال لا حاكم ولا شئ من الملاحس بانثا فعارضه السائل يعني ابطال السائل  
مدعى للمعلل بانثا انما يتلوه بانثا ما هو تقييد المدعي مثلا بان قال لانه  
ناقض وكلنا طرقت الشان او بطلت بانثا حثا حكيت اي بانثا ما هو مساو  
للتقييد المدعي مثلا بان قال لانه منفي وكل من يمتنع حثا حرك بالقرع او بطلت بانثا  
ان زحني اي بانثا ما هو اخص مطلقا من تقييد ذلك المدعي مثلا بان قال  
لان الشان من بلاد الحبشة وكل الشان من بلاد الحبشة زحني فلكل الشان  
ينبغي للمساوي عند ارادة السائل المعارضة ما ادعاه المعلل واستدل عليه سواء  
كانت تلك المعارضة معارضة المدعي او معارضة المصرفة وسواء كانت معارضة  
بالمثل او معارضة بالقلب ومعارضة بالهبر وسواء كانت بانثا تقييد المدعي  
المعلل او بانثا ما يساويها او بانثا ما هو اخص مطلقا منه ان يقول للمعلل  
يعني ان يخالف السائل للمعلل بان قال ذلك هذا وان دل على ما ادعيت اي وان  
دل على الحكم الذي ادعيت منه بان يلزم منه عين ما ادعيت او ما يستلزمه من المساوي  
له او الاخص مطلقا منه لكن عتدي ما اي دليل يفي اي الذي الذي دليل عتدي ما  
ادعيت له قال ما يفتيه لكان حسب بغيره يعني بنفسه بان يتبع تقييد ما  
ادعيت او ما يستلزمه من المساوي له او الاخص مطلقا منه فظهر من هذا  
ان السائل المعارض يسلم دليل المعلل بحسب الظاهر ويعود به ما فهم من كلام محمد  
السندي ان حقيقته المعارضة ان يسلم السائل دليل المعلل لا بمعنى اعطاه  
ثبوت ولا يلزم اعطاه وثبوت مراد فتكون المعارضة تماثلا على عدم  
التعارض المقتضى له وبرد المدلول ويستدل على ما يتا فيه فا عرف ودليل المعلل

مصدر

مصدر اضيف الى فاعله وذكر مقوله منصوبا وهو المعارضة او معارضة السائل  
الماضي بعض مصادمات دليل السائل المعارض له وذلك لان هو المناقض او دفع  
الماضي بانثا بالخلاف ودليل اي دليل السائل المعارض يعني بانثا به المختلف  
او بالفساد المخصوص من المختلف وهو اي الاثبات بالمدكور لا الدعي بالاثبات  
المدكور فانهم انقضوا الاجمالي بالتصريح وسبب تفصيل النقض الاجمالي في القاء  
الاثبات فان له لثبوتها وبها لا ينفعا للمعلل في المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض  
في عين دليل المعلل ان من فلا ينفعه في المعارضة على المعارضة كما لا يكون  
واقعة فانهم انقضوا الاجمالي لا ينفعا بل يضران للمعلل  
ان كانت معارضة بالقلب لان دليل المعارض في عين دليل المعلل مادة ومرد  
وامان كان معارضة بالمثلي او معارضة بالغير فزها بنفسها اذ الغاية  
توجد بينهما في مادة في صورة الا ان يقال ليس المراد من العينية في المعارضة  
بالقلب اتحاد الدليلين مادة وصورة من جميع الوجوه كما هو المبذور وال  
لم يتصور المعارضة بينهما بل باعتبار خصص الصورة وبعض المادة وهو في الاصل  
في الاثبات الاقرب اليه وجزء التكرار بعينه نقبا واثباتا في الاثبات المستند  
فلا بد من ثبات بعض المادة كالحركة الاقتران والجزء المتكرر في الاستدلال  
في بعضات المعلل فيها ايضا ولعله انما راد به بعينه ما سلم في وسط القضية وايضا  
انما يقود على كونها متعلقة بالمعنى الحان المعارضة مطلقا مقابل المعارضة  
بالقلب لو كانت متعلقة بالدليل فلا ينفعه بل يضره ايضا ان سلم ان قلته جميع  
ابطال المدعي الى ابطال الدليل اذا كان الدليل تعليليا بعينه دليل تطعيه لان المدعي  
في لازم الدليل وانتهى اللازم يستلزم انتفاء اللازم كما كان عدم ثبوت  
الدليل مستلزم لعدم ثبوت الدعوى فعمل هذا ايضا لا ينفعه بل يضره فثبت  
الامر على ذكره نقل الامر لكونه هنا من غير ما يتبين من ان السائل المعارض للمدعي  
المعلل يسلم دليل المعلل بحسب الظاهر فا عرف ولعله انما راد بهذا السؤال والجزء بطله

Copyrighted material